يجمعون كل التخصصات ويستقبلون كل الحالات :

أطباء لكل شيء

[حينما بدت حالة «أسرار» ذات الـ (١٢) ربيعاً، الصحية محيرة بالنسبة لأسرتها وتزداد كل يوم سوءاً مع رحلة التنقل من عيادة إلى أخرى، تزداد معها حيرة أسرتها العاجزة عن الوصول إلى حقيقة وضع ابنتهم الصحي، والتي كانت في كل مرة تعود بأكياس ممتلئة بالأدوية نتيجة معاينة أطباء بتخصصات مختلفة، وصلت إليهم «أسرار» غير أن أياً منهم لم يتكمن من إيقاف الوضع الذي يزداد تدهوراً ولم يحدث أن اتفق أي منهم حول تشخيص واحد حتى كانت المفاجأة في عيادة أحد الأطباء الذي امتنع عن علاجها وإحالتها إلى طبيب آخر، لكنه كان قراراً متأخراً، في خطوة ينبغي أن تصبح إجراءً طبيعياً من قبل الأطباء، حيث لا يوجد طبيب يقول لك : هذا ليس تخصصي.

تحقيق/سعيد الجعفري

■ د. عبدالصمد الحكيمي

■ د. محمد القعيطي

■ د. عبدالله الأصبحي

■ د. عبدالرحمن الحرازي

قراءة اللوحات

□ اللوحات الإعلانية التي تتصدر مداخل عيادات الأطباء تتولى تقديم الطبيب عبر قائمة من التخصصات التي تعدد قدرات أصحابها على الجمع بينها جميعاً دون أن تفرق بين باطنية ومسالك بولية وأمراض جلدية وعيون، إنه خليط من التخصصات، لقد كانت حصيلة مشاهدة العديد من هذه اللوحات تصيب المرء بالدهشة وتثير الكثير من المخاوف والشكوك حول مقدرة أطباء علي العمل في أكثر من تخصص ودون أي اعتبار لمسألة التعارض مع القوانين واللوائح وقبل ذلك مع مبادئ المهنة.

عيادات كثيرة تملأ شوارع وأزقة العاصمة وغيرها من المدن الأخرى لأطباء يمكنك قراءة السيرة الذاتية حول التخصصات الطبية التي يعملون في نطاقها وأحياناً جهات الحصول عليها من خلال لوحات إعلانية تتصدر واجهات ومداخل العيادات، تحاول جذب أنظار مرضى غير مكترثين بكل تلك القائمة الطويلة من التخصصات بقدر بحثهم عن طبيب مقتدر، إنها ظاهرة ربما لايدرك المرضى خطورتها للاتجاه إلى الطبيب المختص بطبيعة الشكوى والمرض، وليس أي طبيب.

جلسنا إلى جوار الكثير من المرضى في عيادات مختلفة محاولين الوصول إلى تقييم مستوى وعي المريض بالطبيب الذي يقترض الاتجاه إليه إزاء الأعراض الصحية التي يشكو منها، وكانت الحصيلة تدفع إلى الإحباط إزاء جهل مرضى لا يهتمون بشيء اسمه تخصص طبي.

غياب الوعي

□ ربما لم تنجح تلك اللوحات في جذب أنظار مرضى غير مكترثين أصلاً بشيء اسمه تخصص طبي يستدعي التنبيه إليه قبل الاتجاه إلى أي طبيب، فلا يزال الوعي غائباً لدى المرضى للولوج إلى عيادات غير مختصة بما يشكون منه، ويرفع من أسهم أطباء لديهم الاستعداد لاستقبال جميع الحالات المرضية دون استثناء، وعليه فلا تستغرب إن شاهدت شخصاً في الأربعين من العمر يذهب إلى طبيب مختص بالأطفال، كما هو حاصل مع الأخ علي السريحي، الذي يزيد عمره عن (٤٠) عاماً، شاهدناه يخرج من عيادة أحد الأطباء المتخصصين بالأطفال مكتوب على لوحته – أيضاً – طب عام معطوفاً عليها وأطفال.

«علي» يؤكد أنها ليست المرة الأولى التي يأتي فيها إلى نفس الطبيب ويساوره الاعتقاد بأن ما يميز طبيباً عن آخر مسألة الكفاءة بغض النظر إن كان طبيب أطفال أو نساء، ويقول : «الطبيب المتمكن يستطيع علاجك، سواء كنت كبيراً أم صغيراً».

«علي» واحد من عديدين الشائع لديهم أن الطبيب العام يستطيع استقبال جميع الحالات المرضية، وهو أمر فنده الأطباء ولم يفت الكثير منهم من تدوين «طب عام» تستبق قائمة التخصصات المكتوبة على اللوحات.

خلط

□ الدكتور عبدالرحمن الحرازي استنكر عدم التفريق بين رجل يشكو من الصداع أو امرأة تعاني من أعراض الحمل ولسان حال تلك اللوحات يقول : لا داعي للتردد، فأنت قادم على عبقري، وحتى وإن كان في الأخير بشراً مهما بلغ من الكفاءة فإنه لا يصل إلى مرتبة الكمال.

لكن الأمر يختلف بالنسبة لعبده غالب الشرعبي، فلم يكلف نفسه عناء سؤال موظف السكرتارية عن طبيب المسالك البولية، فقد وجد نفسه بالخطأ في غرفة طبيب النساء والولادة، وليس بحسب ما كان مقرراً، ولم يكتشف الخطأ الذي وقع فيه إلاّ أثناء خروجه من غرفة الطبيب، حيث كاد يصطدم بإحدى النساء الواقفات أمام الباب بانتظار خروجه لتحل بدلاً عنه، حينها سأل – متأخراً – الشخص الجالس على مكتبه لتسجيل المرضى وفقاً لرغباتهم في شقة تتوزع غرفها على عدد من الأطباء، لكن رد الموظف لم يشعر عبده غالب بالخطأ الذي اعتقد و قوعه فيه، قال له : طبيعي والطبيب يستقبل أي حالة وأنا أحياناً عندما أجد زحمة كبيرة على طبيب المسالك البولية أنصح المرضى بالدخول إلى أحد الأطباء الموجودين.

أما عبده الذي يعتمد عليه سكان قريته في نقل المرضى من القرية إلى المدينة فإنه – ودون استثناء – ظل يرافق المرضى إلى نفس الطبيب، سواء أكان المريض يعاني من مغص أم من الكبد، ويقول : الأطباء يستقبلون جميع الحالات ولم أصادف طبيباً امتنع عن علاج أحد.

مأساة «أسرار»

□ قبل أن يدرك أحمد بن أحمد الدعيسي ماذا يعني الاتجاه إلى طبيب أخصائي، ظل يتنقل بابنته التي تشكو من الام شديدة في جميع مفاصل جسمها، من عيادة إلى أخرى، وظلت حالتها الصحية تزداد تدهوراً للأسوأ يوماً عن آخر حتى فقدت مقدرتها على الحركة صاحبها حالة هزال، إنها تجربة مؤلة خاضها أحمد في مطاردة أمل في شفاء ابنته ذات الـ (١٢) ربيعاً، فحطت به الرحال في عيادات كثيرة بدءاً من عيادة المديرية ومروراً بعيادات كثيرة في محافظة تعز ليستقر به الحل في عيادة أحد الأطباء في أمانة العاصمة، رفض كتابة روشتة علاج لها وأحالها إلى طبيب آخر في مستشفى الثورة، لكن ذلك كان بعد فوات الأوان، فلم تتمكن «أسرار» من الوصول إلى ذلك الطبيب لأنها كانت قد توفيت في اليوم الذي من المقرر أن يذهب بها والدها إليه.

ربما كان أحمد مستاءً من رفض الطبيب تقديم العلاج لها، بعد أن كلفه الوصول إليه الكثير من الوقت والجهد والمال والتقصي في المعلومات واستقاء الأخبار، ورغم مشاعر الحزن لفقدان ابنته التي غيبها الموت عن أعين والديها، إلاّ أنه خلص إلى القول : لقد كان الطبيب صاحب ضمير حي

القوانين تمنع مزاولة المهنة في أكثر من تخصص ولا تسمح لأطباء العموم بفتح عيادات

يقدر حجم المسؤولية، وأمام رفض الطبيب معاينة ابنته أدرك أحمد ماذا يعني التخصص الطبي والاهتداء إلى طبيب مختص بالحالة المرضية.

يقول والد «أسرار» : جميع الأطباء الذين اتجهت إليهم لم يتفقوا حول تشخيص واحد لمرض ابنتي، والجميع كتبوا لها روشتات مختلفة في العلاجات، ومع كل جرعة منها كانت حالتها تزداد سوءاً، وباختلاف التخصصات للأطباء الذين قصدتهم لم يرفض أي منهم علاج ابنتي والاكتفاء بنصحي إلى أين أتجه بها، لعله كان أفضل من تأكيداتهم بأنها سوف تتحسن إذا تناولت العلاج.

بالتأكيد ليست «أسرار» وحدها ضحية ظاهرة باتت تؤرق بال المعنيين، وأطباء بضمائر حية ترتفع صراخات التحذير من عواقب هذه الظاهرة والاستمرار في وضع تؤكد معطياته خطراً وشيك الحدوث لا يسلم من عواقبه المرضى.

الأخصائيون

□ إقدام الطبيب على العمل في أكثر من تخصص، ناهيك عن كونه مخالفاً لقرارات ولوائح وزارة الصحة العامة والسكان، فإنها مسألة غير مقبول بها مهنياً، وتتعارض مع مبادئ وشرف المهنة، وطبقاً لتأكيدات الأخصائيين، فإنه من الصعب على الطبيب العمل بأكثر من تخصص، لأن ذلك يفقده المقدرة على التركيز والإبداع والعطاء بصورة أحسن مع افتراض كفاءته، بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى التشخيص غير السليم للمرض ومن ثم الوقوع في الخطأ الطبي الذي يؤدي إلى مثل هذه النتائج السيئة.

الأطباء يشخصون واقع الحال ويناقشون معنا الآثار والحلول، فالدكتور زايد عاطف، المدير العام المساعد لهيئة مستشفى الثورة العام، يعتبر تلك الظاهرة سلبية وتسيء لمهنة الطب وتتنافى مع القوانين.

ويقول : يفترض أن يكتب الطبيب على لوحة العيادة التخصص الوحيد دون اللجوء إلى كتابة أكثر من تخصص، حيث يفترض ألاّ تبقى المسألة مزاجية خاضعة لرغبة الطبيب ليكتب ما يريد، فتلك مسؤولية تستدعي تحمل الجهات المعنية دورها في اتخاذ الإجراءات اللازمة وعملية الإشراف والمتابعة لمنع هذه الظاهرة والتأكد مما يكتب على لوحات الأطباء لمطابقتها مع ما يحملونه من تخصصات شريطة ألاّ يزيد عن تخصص واحد، فكما قلت، المسألة ليست خاضعة للأهواء والأمزجة حتى في نوعية اللوحة وحجمها بما ينظم العملية.

ويفسر الدكتور زايد هذه الظاهرة أنها تحولت إلى عرف يبدأ الخطأ باستحياء ومع مرور الأيام يصبح عرفاً ينتشر بشكل كبير وينتقد إقدام العديد من الأطباء على تلك الممارسات التي يصفها بأنها أسلوب تضليل للمرضى وتؤدي إلى نتائج سيئة تنعكس آثارها على المريض.

ويبدي الدكتور عبدالرحمن الحرازي، استشاري أمراض النساء والولادة، استغرابه من تفشي الظاهرة، ويقول : للأسف هناك أطباء يستقبلون مختلف أنواع الحالات دون تفريق بين تخصص وآخر، مؤكداً أن ذلك يتعارض مع اتجاهات الطب الحديث المبني على التخصص باعتبار أن مجالات الطب واسعة وتتغير بشكل دائم، وهو ما يجعل مواكبتها أمراً حتمياً يصعب تحقيقه دون الالتزام بمبدأ التخصص، ويلفت إلى أن في الدول المتقدمة لا يتجرأ الطبيب على رفع لوحة عليها أكثر من تخصص، فالعلم لا يعترف بذلك.

ويعتقد الدكتور عبدالصمد الحكيمي، أخصائي تخدير، أن الظاهرة تندرج في النطاق العالمي، وتعاني منها الكثير من الدول وتجري مناقشاتها في المحافل الدولية، وهي مرتبطة بالكثير من الظروف.

ويقول : لقد شاركت اليمن في اجتماع المجلس التنفيذي لوزراء الصحة في مجلس دول الخليج العربي ومنظمة الصحة العالمية لحوض البحر الأبيض المتوسط في ٢٩ أكتوبر بدولة الكويت، والذي ركز على هذه القضية التي تلقى استياءً واسعاً وخرج الاجتماع بالعديد من الإجراءات في إعادة الأمور إلى شكلها الصحيح.

ويصف الدكتور سامي زايد، أخصائي التخدير بالمستشفى الجمهوري، أن إقدام الأطباء على العمل في تخصصات شتى نوع من استغلال غياب الوعي في صفوف المرضى لتحقيق العوائد المادية واستقطاب أكبر عدد ممكن من المرضى.

ويقول : إن هذه الممارسات تتنافى مع أخلاقيات المهنة وتتعارض مع ما أدّاه الطبيب من قسَم.

خلل

□ ويرى الدكتور عبدالخالق النونو، المدير العام المساعد للشؤون الأكاديمية بهيئة مستشفى الثورة العام، أن الظاهرة تندرج ضمن خلل قائم.

ويقول : حتى أطباء الأعشاب يفتحون عيادات ويستقبلون جميع الحالات وتقديم العلاج دون رادع من أحد، مضيفاً : المشكلة بحاجة إلى من يوقفها، فالجميع يتولى صرف الأدوية حتى أصحاب الصيدليات يقدمون العلاج دون الرجوع إلى الطبيب، وتجد أن هؤلاء العاملين في الصيدليات غير مختصين وأطفال يقومون بصرف العلاجات.

وفي حين ينتقد الأطباء هذه الظاهرة ويعتبرون غياب الرقابة أدى إلى تفشيها بصورة كبيرة، يعتقد الدكتور محمد القعيطي أنه إلى جانب ذلك فإن الوضع المادي وتدني رواتب الأطباء يعد سبباً رئيسياً وراء انتشارها.

كما يشير الدكتور عبدالله الأصبحي، استشاري جراحة العظام، إلى أهمية دور الرقابة لمنع هذه الظاهرة ومتابعة وزارة الصحة وضبط المخالفين وتصحيح مسار الأمر، ويعتقد أنه إذا وجدت الرقابة فإن الكثير من هذه الظواهر ستختفي، ويلمح إلى أهمية تحسين أوضاع الأطباء ورفع الأجور حتى تستطيع عملية الرقابة محاسبة المخلين بطبيعة المهنة.

أخطاء

□ ويؤكد الدكتور عبدالصمد الحكيمي أنه يفترض على الطبيب أن يحترم التخصص الذي يحمله والمهنة التي ينتسب إليها من خلال المصداقية، بحيث لا يقدم على العمل في مجال غير تخصصه، كما يستدعي ذلك من المريض التوجه إلى الطبيب المختص بحالته المرضية.

ويقول : لقد قال ابن خلدون «إذا كان الطبيب والمريض مع بعض فإنهما يتغلبان على المرض»، فلابد أن يكون هناك نوع من الثقة وعلى الطبيب ألاّ يخونها.

ويعتبر أن أهم النتائج السيئة التي تتسبب بها هذه الظاهرة وقوع الطبيب في الخطأ الطبي وتعريض حياة المريض للخطر، فالعمل بأكثر من تخصص يفقد المريض التركيز ويعرض المرضى للخطر، فهي تزيد من الأخطاء الطبية التي قد تتسبب في الوفاة أو الإعاقة باعتبار قضية الجمع بين أكثر من تخصص أحد الأسباب الرئيسية للوقوع في الخطأ الطبي.

ويستدل الحكيمي على ذلك بالقول : يبلغ عدد المتوفين في الولايات المتحدة الأمريكية (٢٥٠) ألفاً، وأن (٤٪) وفقاً للإحصائيات منهم توفوا بسبب الأخطاء الطبية، ويزيد الوضع في بريطانيا ليصل إلى (١٠٪) وأكثر منه في استراليا (١٦٪).

ويتساءل : كيف تصور الوضع في بلادنا في ضوء تلك الحقائق، فعلى الرغم من عدم توفر الإحصائيات، إلاّ أن الدلائل تشير إلى أن الأمر أكثر سوءاً.

أطباء عموم لجميع الخدمات

□ تتسع آثار الظاهرة ومعها تزداد الحيرة، حيث لا يقتصر الأمر على أطباء يستقبلون جميع الحالات وينسبون إلى أنفسهم أكثر من تخصص دون أن ينسى أغلبهم التأكيد على كتابة «طب عام» قبل الانتقال إلى ذكر تخصصات عدة تحتوي عليها لوحاتهم التي تبدو مستفزة للكثيرين، وتصل آثار تلك الظاهرة إلى مستوى من الخطورة تتمثل في تحول أطباء العموم إلى أخصائيين حسب رغبات ذاتية ربما تراعي طبيعة انتشار المرضى ويقدمون أنفسهم قبل ذلك على أنهم أطباء عموم، وهو ما يعني لرجل الشارع العادي، أطباء قادرين على علاج جميع الحالات.

ويعتبر الدكتور عبدالرحمن الحرازي مثل ذلك استغفالاً لغياب الوعي لدى المرضى واستغلالاً لغياب الرقابة واتخاذ الإجراءات القانونية بحق هؤلاء الأطباء الذين يتحمل فاتورة مجازفاتهم مرضى تتملكهم الثقة بأطباء صار يطلق عليهم جزافاً ملائكة الرحمة.

المخالفات التي يقدم عليها أطباء العموم لا تقف عند حد فتح عيادات تستقبل جميع الحالات المرضية في مخالفة صريحة للقوانين التي صارت تمنع فتح عيادات لأطباء عموم، بل بلغت حد قيام بعضهم بنسب تخصصات لأنفسهم لا يمتلكونها أصلاً، وهناك لوحات كثيرة يجري الكتابة عليها «طب عام» وتخصصات أخرى دون أن تهتم بتحديد مكان وجهة الحصول عليها، مما يستدعي ضرورة تحديد دور الطبيب العام الذي يعد بحسب الأخصائيين مؤهلاً للسعي نحو التخصص والعمل بأحد المستشفيات تحت التدريب وبإشراف أخصائيين وخبرات سابقة، ويعتبره الأخصائيون أنه مساعد لهم ويمكن أن يستقبل الحالات البسيطة في المستشفيات وإحالتهم إلى المختصين، في حين يسمى في بعض الدول بطبيب العائلة، ويقتصر دوره على تقديم إرشادات للعائلة بالتوجه إلى الطبيب الذي يمكن أن يرجع إليه أحد أفرادها أمام أي عارض صحي، وغيرها من المهام التي لا تسمح لها بمعالجة الحالة – وفقاً للدكتور محمد علوان، أخصائي قلب – في الوقت الذي يتضح أن القانون صارم في هذه المسألة، حيث لا يحق للطبيب العام فتح عيادة.

توزيع غير عادل

□ الدكتور خالد غيلان سعيد، أخصائي طب الأطفال، يرى توفر التخصصات الطبية بصورة أفضل مما كانت عليه في الوقت السابق، غير أنه يعتبر ذلك مقتصراً على المدن الرئيسية.

ويقول : من الملاحظ أن أغلب الأطباء المتخصصين يتركزون في المدن الرئيسية في أمانة العاصمة وعدن وتعز وغيرها من المدن، في حين يكاد يغيب وجود التخصصات الطبية في المديريات والمناطق الريفية.

ويشير الدكتور خالد إلى الجهود التي تبذلها وزارة الصحة العامة والسكان في إعداد الكوادر وتأهيلها للعمل وفقاً للتخصص، وذلك من خلال المجلس الطبي اليمني للتخصصات الطبية، خصوصاً خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي عاد بالنتائج المثمرة – حسب غيلان – وأدى إلى توفر أطباء يحملون مؤهلات عالية بتخصصات شتى من خلال التحاقهم ببرامج التدريب والدراسات العليا.

ويتطرق إلى الدور الذي تقوم به كلية الطب التي يعمل فيها مدرساً، وأن كلية الطب بجامعة صنعاء، وكذا كلية الطب بجامعة عدن، تقومان بعقد دورات للدراسات العليا التخصصية وأسهمتا بصورة كبيرة في إعداد الأخصائيين الطبيين، ولكنه يعتبر المشكلة تتمثل بالخلل في عملية التوزيع للكوادر الطبية التخصصية التي تقتصر – حسب قوله – على المدن الرئيسية وتتجاهل المناطق الريفية المحرومة من هذه التخصصات.

رأي المعنيين

□ القضية تثير الكثير من المخاوف وتعد مصدراً للقلق إلى حد وقوف فخامة الأخ رئيس الجمهورية أمام هذه القضية وإصداره توجيهات واضحة للمعنيين بضرورة تنظيم المسألة ووضع الإجراءات والضوابط المناسبة ومنع فتح العيادات العمومية وتحديد التخصصات التي لا تسمح للطبيب العمل بأكثر من تخصص وفقاً لشرح الدكتور خالد عبدالواسع الإرياني، مدير عام مكتب الصحة العامة والسكان.

ويعتبر أن إقدام أطباء العموم على فتح عيادات يعد مخالفاً لتوجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية والقوانين واللوائح المتعلقة بهذا الشأن، مشيراً إلى أنه لا يتم حالياً منح أي تراخيص لعيادات عمومية، وستشهد الأيام القادمة تنفيذ حملة شاملة للتأكد من تلك العيادات لمطابقة وضعها الحالي مع نصوص القانون واللوائح المتعلقة بهذا الشأن.

وينوه بأنه لا يجوز الجمع بين أكثر من تخصص، بقوله : يمنع منعاً باتاً أن يعمل الطبيب في أكثر من تخصص حتى وإن كان بالفعل يحمل مؤهلات علمية بها جميعاً.

بعض الأطباء يستهجنون الظاهرة والجهات المختصة تعد بإجراءات قادمة للحد منها

تأملات

محمد العريقي

ملاحظات قارئ

● أرسل القارئ عبدالكريم حمود رسالة عبر بريدي الإلكتروني فيها العديد من الملاحظات تدعم الأفكار التي أوردتها في عمود يوم الثلاثاء الماضي بعنوان (ماذا لو باغتنا تسونامي).

● ومن ضمن تلك الملاحظات يقول القارئ الكريم: أنه يمكن أن نستعد لمثل هذه الكوارث الطبيعية ليس بالمصدات الخرسانية الضخمة والكتل الحديدية.. ولكن بالعقل.

● وأول خطوة هو منع إقامة منشآت أو مبان ملاصقة لساحل البحر.. فالملاحظ أن هناك أشخاصاً يأخذهم الطمع والغرور والمغامرة في أن يبسطوا على مساحات واسعة من الأرض الملامسة للبحر، فحجبت المنشآت العمرانية المنظر الطبيعي الذي تطل منه المدينة نحو البحر والذي يعتبر متنفساً لسكانها، وبالتأكيد فإن حدوث أي كارثة طبيعية شبيهة بتسونامي ستكون هذه المباني بسكانها وما فيها أول من يطمرها البحر.

● ويبنت كارثة تسونامي أن إقامة منشآت متداخلة وكثيفة قرب البحر أعاق كثيراً عملية الإنقاذ التي كانت تقوم بها فرق الطوارئ.

● والملاحظة الثانية هي تكثيف برامج الدفاع المدني لتدريب سكان المناطق الساحلية وبالذات تلاميذ المدارس عن كيفية مواجهة مثل هذه الكوارث لتقليل الخسائر البشرية قدر الإمكان.

● والملاحظة الثالثة: تفعيل نظم المعلومات الخاصة بالمراقبة والإنذار المبكر وتحليلها والتعامل مع هذا الموضوع بشفافية فاليمن أصبحت من المناطق الهامة في الرصد الزلزالي.

● لاشك أن مثل هذه الملاحظات تضعها الجهات المعنية بعين الاعتبار.. ولا يعقل أن تمر كارثة كهذه دون أن نستفيد من دروسها حتى وإن كانت هذه المرة بعيدة عنا .

alariky@maktoob.com

المجالس المحلية.. صواب القرار

■غسان سالم عبدون

عندما اختط شعبنا اليمني في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م وبقيادة فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية طريق إعادة تحقيق الوحدة والديمقراطية والتنمية الشاملة، كان يدرك تماماً أن هذا الخيار هو صمام أمان أي تطور ورفعة، وهو قناعة وطنية خالصة بالوفاء لأهداف الثورة اليمنية المباركة (سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر) وإرادة جادة من لدن صانع التحول ورجل المنجزات الوحدوية والحضارية فخامة الرئيس علي عبدالله صالح ومعه كل الشرفاء من أبناء هذا الوطن الطيب.

ولهذا فقد أفرز هذا الإدراك الواعي بحقائق الواقع ومتطلبات التغيير واستحقاقات المرحلة أنماطاً متعددة من الحياة الشوروية الديمقراطية وهيأت أجواء الحرية والتعددية وحقوق الإنسان وفتحت آفاقاً أوسع لتحقيق تطلعاتنا إلى النماء والازدهار ومواكبة حركة العصر والتناغم مع إيقاعات التحديث ومكنت الجمهورية اليمنية من احتلال مرتبة متقدمة في مصفوفة الحضور الدولي والتقدير والاحترام العالمي.

من بين مفردات الديمقراطية جاء قرار القيادة السياسية الصائب والحكيم بإنشاء المجالس المحلية في صورة حية تجسد صدقية النهج القيادي لفخامة الأخ الرئيس الحريص على تدعيم منجز الديمقراطية بمزيد من الديمقراطية ولتوسيع المشاركة الشعبية في تنمية المجتمع.

وعلى حداثة هذه التجربة إلا أن وقائع الحال أكدت– وبالنظر إلى نتائجها الملموسة– سلامة الخيار وصحة التوجه، وهو الأمر الذي يفرض على المجالس المحلية مسئولية الحفاظ عليها ولعب دورها المأمول في التنافس والتشجيع والمتابعة لمصلحة الوطن والمواطن وهو ما نجحت فيه بعض المحافظات والأخذ في الاعتبار تعاون المواطنين الطيبين مع الدولة، كما أنه يحتم عليها اختيار القيادات الكفؤة الخالية من عقد الماضي الرجعي التشطيري، المتسلح بقيم الدين والثورة والوحدة والوطن والجدارة العلمية والعملية الآمنة لخدمة الشعب قولاً وفعلاً.

نائب رئيس تحرير صحيفة شبام/ حضرموت.